العلاقات التركية الإسرائيلية من الاعتراف إلى التحالف ومخاطره على الأمن القومي العربي والدور الأمريكي المساند له في الفترة 1949-1999م

د. محمد ساسي الحراري ـ كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – تيجي - جامعة الزنتان

الملخّــص :

يمكن تلخيص ما ورد في هذا البحث أنه انصرف إلى محاولة البرهنة على أن التحالف التركي – الإسرائيلي له انعكاسات ومخاطر على الأمن القومي العربي، وذلك انطلاقا من أن استمرارية العلاقة التصاعدية والتوافقية بين أطراف التحالف الثلاثـــي (الأمريكي – الإسرائيلي - التركي) والترويج لمشروعات وترتيبات أمنية لتعزيز إقامة (الحلف الأمني الإقليمي) بأطراف عربية وغير عربية كلها ترمي إلى اختراق منظومة الأمن العسكري والاقتصادي والأيديولوجي والسياسي للبلدان العربيـــة ، بمعنى : تهديدها وحصارها عسكرياً وابتزازها اقتصاديا وتسميمها أيديولوجيا وتفتيتها سياسياً ، ومن هنا ينبع التهديد بنسب ودرجات مختلفة للأمن القومي العربي وأنه مهما وصل من تعكر للأجواء بين الطرفين تبقى هناك مسافة يراعى فيها الطرفين استمرار العلاقات ورجوعها إلى سابق عهدها حفاظاً على مصلحة الطرفين وأن الشريك الأمريكي في هذه العلاقة هو الراعي والمحافظ على تـــوازن هذه العلاقة واستمرارها للحفاظ على الهيمنة والسيطرة على منطقة الشـــرق الأوسط ومصالح الولايات المتحدة الأمريكية الاستراتيجية في المنطقة وبالتالي دعم هذه العلاقات وتقويتها ؛ بل ومحاولة إشراك دول أخرى عربية وغير عربية للانضمام إلى هذا التحالف الأمني الإقليمي الشـــرق أوسطي.

المقدمـــة:

عند الحديث عن التحالف التركي الإسرائيلي تُركز الأغلبية على التحالف باعتباره علاقة بين طرفين ، ويقتصر هدفها على ما يتصل بالعلاقة فيما بينهما، وإذا تجاوز الأمر ذلك فإن الإشارة إلى إستهدافات التحالف لا تتعدى دول الجوار (سوريا والعراق)، غير أن حقيقة التحالف وأهدافه تتعدى العلاقات التركية الإسرائيلية ودول الجوار إلى الطابع الإقليمي، بمعنى: أن بنيته وأهدافه تشمل كل الدول المحيطة والقريبة من تركيا وإسرائيل ويمتد إلى حيث تتلاقى المصالح التركية – الإسرائيلية – الأمريكية (من الشرق الأوسط إلى أواسط آسيا والقوقاز والبلقان) ، ولعل أخطر ما في هذا التحالف ما تبعه مباشرة من تحرك السياسة الأمريكية على صعيد إقامة تحالفات جديدة مع إسرائيل وجذب بعض

البلدان العربية إليه، مما قد يعنى أن هذا التحالف ربما يشكل مقدمة لإعادة المنطقة العربية إلى الدخول لدائرة المحاور والأحلاف العسكرية والتحالفات الإقليمية المرتبطة (بمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط) التي عاشتها المنطقة العربية في فترة الخمسينيات من القرن الماضي، مما سيجعل – في حال نشوئها – الولايات المتحدة قوة قابضة على التوازنات الإقليمية الجديدة والترتيبات الأمنية المصاحبة لها، وقد يتطور ذلك باتجاه إقليمي شامل متى توافرت مصالح الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة، وهذا يعنى محاولة لإنهاء النظام الإقليمي العربي وإحلال مفهوم (الأمن الإقليمي) بديلاً عن الأمن القومي العربي وهذا البحث يكشف بعض حقائق التحالف التركي الإسرائيلي وأبعاده في ضوء تطور العلاقات التوسعية التي شهدتها ساحة التفاعل التركي الإسرائيلي خلال السنوات الأخيرة وما ينطوي عليه من أخطار وتهديدات والتي يمكن أن تجر العديد من الدول العربية والإسلامية إلى دوائر (الخوف المتبادل) وأجواء عدم الثقة وفقدان الأمن والاستقرار ضف على ذلك الدعم والمساندة الأمريكية التي لا حدود لها لحليفتها الأولى في المنطقة إسرائيل ومحاولتها توسيع نطاق تحالفات وعلاقات إسرائيل مع الدول المجاورة لها ودول الشرق الأوسط بل تعدت إلى مناطق أخرى في العالم.

إشكالية البحث:

تنطلق إشكالية البحث من مجموعة تساؤلات نطرحها على النحو التالي:

هل للتحالف التركي الإسرائيلي انعكاسات على النظام الإقليمي العربي وأمنه القومي؟.

ما الدور الأمريكي في تقويض النظام الإقليمي العربي ؟ وإلى أي مدى تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى تقوية تحالف إسرائيل مع دول الجوار لها ومحاولة كسب أكثر الدول لصالحها من خلال تقوية العلاقات والتحالفات مع إسرائيل مثلما يحدث مع تركيا ؟ وما مدى المخاطر التي تواجه الأمن القومي العربي؟ .

فرضية البحث:

هذا البحث يرمى إلى البرهنة على فرضية أن التحالف التركي الإسرائيلي وفن إثارة وخلق التحالفات له انعكاساته على النظام الإقليمي العربي وأمنه القومي ، فاستمرار العلاقة التوسعية التركية – الإسرائيلية الأمريكية والترويج لمشروعات وترتيبات أمنية تهدف إلى إقامة (الحلف الأمني الإقليمي) بأطراف عربية وغير عربية سيؤدي اختراق الأمن العسكري والاقتصادي والأيديولوجي وإلى تهديد للأمن القومي العربي ولمنطقة الشرق الأوسط بشكل عام وبنسب ودرجات مختلفة.

لقد ربط البحث الفترة الزمنية من 1949م إلى 1999م، أي : حوالى نصف قرن منذ بداية العلاقات بين تركيا وإسرائيل حيث اعترفت تركيا بدولة إسرائيل في مارس 1949 – وبعد خمسين عام ، وبالتحديد في عام 1999م كانت العلاقات التركية الإسرائيلية قد وصلت إلى مرحلة التحالف ، وعقد الاتفاقيات والصفقات العسكرية والاقتصادية وشهدت في هذه الفترة علاقات دبلوماسية واقتصادية وتحالف وتعاون عسكري وأمني بينهما.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى:

1- إيضاح حقيقة ومخاطر التحالف التركي الإسرائيلي.

2- معرفة الدور الاستراتيجي الأمريكي لتقويض مفهوم النظام الإقليمي العربي والأمن القومي العربي.

3- محاولة وضع الباحث والأكاديمي والسياسي العربي في الصورة الخطيرة التي أصبح عليها الأمن القومي العربي والمخاطر المحدقة به التي يتم إعدادها وترتيبها لتغيير مفاهيم عديدة في المنطقة العربية والإسلامية.

أهمية البحث:

تتلخص أهمية البحث في محاولة للبرهنة على مدى انعكاسات التحالف التركي الإسرائيلي والدعم الأمريكي له على النظام الإقليمي العربي والأمن القومي العربي وأنه كلما كبر واستقوى هذا التحالف كلما كانت نتائجه وخيمة على المنطقة العربية خاصة المحيطة بإسرائيل والمجاورة لها، وكيف أن هذا التحالف سيخترق الأمن العسكري والاقتصادي والاجتماعي والفكري لشعوب هذه المنطقة وجر كل الدول العربية والإسلامية للاعتراف بإسرائيل وقبولها كدولة داخل المنطقة بعدما كان ينظر لها ككيان منبوذ عربياً وإسلامياً.

منهجية البحث :

اعتمد هذا البحث المنهج التاريخي ومنهج دراسة الحالة حيث يتناول البحث دراسة وتحليل تاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية والدور الأمريكي في دعم هذه العلاقات وتقويتها، كذلك تتبع دراسة الحالة من خلال التعمق والتفسير في سبب تنامي هذه العلاقات التي تحولت إلى تحالف له أهداف أكثر مما رسمت له.الفترة الزمنية للبحث

المبحث الأول ـ الدور الأمريكي في تقويض النظام الإقليمي العربي

لقد كان عام 1991م عاماً مفصلياً ، حيث انتقل فيه النظام العالمي من وضع إلى آخـــر، بمستجدات عديدة نقضت أو أضافت أبعاداً دولية وإقليمية ، كما أنه مكّن الولايات المتحدة الأمريكية من إعـــلان قيادتها الكونية المنفردة جـــراء تفكك الاتحاد السوفيتي إلى عدة دول ، وإعادة صياغة أسبقيات العمل وأدواته، وتشكيل التحالفات بما يخدم الأهداف الأمريكية. وقد انعكست هذه التطورات على شروع الولايات المتحدة في إقامة التراتيب الإقليمية والأمنية يهدف الحفاظ على الأمن والاستقرار في الفضاءات الجغرافية مهيئة الأجواء لتوثيق الروابط بينها وبين النظم الصديقة لها، أما النظم التي كانت تقف بوجه الولايات المتحدة فإنها فقدت ذلك الهامش الذي تحركت ضمنه من خلال نظام القطبية الثنائية وأصبحت تخضع لبرنامج (الحصار / والاحتواء) للضغط عليها[1]. فلقد استخدمت الولايات المتحدة العدوان العسكري الواسع النطاق والمباشر ضد العراق منطلقاً لتنفيذ استراتيجيتها الأمنية الجديدة إلى الهيمنة على العالم كله، وسعت لاستغلال الصدمة التي أحدثها هذا العدوان – بما رافقه من تطورات على الصعيد العالمي والإقليمي – وترسيخ مفهوم النظام العالمي الجديد الذي خططت له ورسمته الولايات المتحدة الأمريكية لإحكام قبضتها على الأقاليم الحيوية في العالم، وفي مقدمتها المنطقة العربية بشكل عام[2].

ويكشف السياق التاريخي للسلوك الأمريكي في المنطقة العربية عن حقيقة مفادها أن الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة العربية تمحورت، منذ البداية حول عنصرين أساسيين ارتبطت بهما أهداف فرعية، أو استجدت تبعاً لحاجة الإدارة الأمريكية في تبرير تدخلها في شؤون المنطقة وهي، أولاً : منابع النفط في الخليج العربي وضمان السيطرة عليها، وثانياً: ضمان أمن إسرائيل وكلا الهدفين يرتبطان بحرص الولايات المتحدة الأمريكية – كما فعلت بريطانيا من قبل – على إضعاف دول المنطقة العربية والحيلولة دون تشكيل قوة عربية تهدد مصالح الولايات المتحدة[3]، وقد عبر هذا التوجه الأمريكي على نفسه مراراً، ونستذكر على سبيل المثال – شهادة (جيمس بيكر) وزير الخارجية الأمريكي الأسبق أمام مجلس النواب الأمريكي في 1991/12/6 حينما أشار إلى المهمات الجديدة لبلده بقوله: (إن أمريكا ستواجه أربع تحديات أساسية في المنطقة وهي: ضمان أمن الخليج، والسيطرة على التسلح، وإعادة تعمير ما دمرته الحرب، وتحقيق السلام بين العرب وإسرائيل، وإن ترتيبات الأمن في المنطقة يجب أن تشرف عليها الولايات المتحدة، وربما الأمم المتحدة نظرياً، ويجب أن تضم هذه الترتيبات القوى الإقليمية في المنطقة مثل (إيران وتركيا وإسرائيل)[4].

المفيد هنا الإشارة إلى حركة السياسة الأمريكية في تعاملها مع المنطقة العربية بعد الحرب العسكرية على العراق، والتي تدور حول ترسيخ نفوذها عن طريق إيجاد شبكة من المصالح الاقتصادية والعسكرية والسياسية، حيث اتخذ الوجود العسكري الأمريكي المباشر مظاهر عديدة.

ومن هذه المظاهر إقامة القواعد العسكرية المباشرة في الخليج، وإجراء المناورات لحلف شمال الأطلسي، وإعادة رسم جغرافية المنطقة السياسية من جديد، إضافة إلى السعي لضمان الاعتراف العربي بإسرائيل تمهيداً لجعلها قطب النظام الإقليمي الشرق أوسطى. ولذلك فإن استراتيجية التحالف الغربي – الأمريكي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة انصبت على تفكيك النظام الإقليمي العربي إلى نظم (جهوية) في شكل تجمعات جيوسياسية مثل النظام الفرعي الخليجي، النظام الشرق أوسطي، والنظام الفرعي المغاربي، ولكل واحد من هذه الأنظمة مصالحه الاقتصادية والسياسية والأمنية الخاصة به، مما يتطلب من أعضائه انتهاج سياسة (براغماتية) لتحقيق مصالحهم الخاصة على حساب الأنظمة الفرعية الأخرى خاصة، والنظام الإقليمي العربي عامة[5]. ولقد شهدت سنوات التسعينيات ترتيبات أمنية أمريكية تعزز هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية وطرحت نفسها على ما يبدو من خلال مجموعة من الاتفاقيات التنفيذية للتدخل العسكري، والوجود العسكري والمساعدة الأمنية مع الدول المتحالفة معها من دول المنطقة (مصر والاردن ودول الخليج العربي) وتلك التي تقع على أطرافها (تركيا)، إضافة إلى ما يربطها بتركيا من اتفاقيات دفاعية ثنائية ومتعددة الأطراف في إطار حلف شمال الأطلسي، تلك الاتفاقيات التي تقوم على شراكة أمنية بين الولايات المتحدة وهذه الأطراف التي تتحمل قسطاً من الدفاع على أنظمتها وحماية المصالح الأمريكية في المنطقة[6].

أضف إلى ذلك أن الولايات المتحدة استحدثت أربعة مشاريع إقليمية في إطار الترتيبات الأمنية الأمريكية في المنطقة العربية، وهي : المشروع الشرق أوسطي، المشروع الأمني الخليجي، التحالف الأفريقي غير العربي، التحالف التركي الإسرائيلي وكانت نقطة الانطلاق لهذه المشاريع، مفاوضات التسوية للصراع العربي الإسرائيلي التي بدأت بمؤتمر مدريد عام 1991م مروراً بعقد اتفاق أوسلو مع الجانب الفلسطيني واتفاق وادي عربة مع الجانب الأردني عام 1994م، ورعاية أربعة تجمعات اقتصادية شرق أوسطية في كل من الدار البيضاء في المغرب عام 1994م، وعمان بالأردن عام 1995م، والقاهرة عام 1996م، والدوحة عام 1997م وحملت اسم القمم الاقتصادية[7].

مشـــروع النظام الشـــــرق أوسطـــــي: هو أحد مشاريع آليات تكريس مخطط (الشرق الأوسط) وهي أفكار غربية ورؤى أمريكية للمنطقة ، شرعت فيها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار اهتمامها بالمنطقة منذ خمسينيات القرن الماضي حينما كونت قوة عسكرية أسمتها (قوة الشرق أوسطية) وأردفتها بعد ذلك (بمشروع الدفاع عن الشرق الأوسط) ولعل السبب في عدم بلورة المشروع بشكل نهائي منذ ذلك الوقت يعود إلى قوة المد القومي العربي الذي شكل تحدياً لكل تلك المفاهيم وحالة الحرب الباردة القائمة بين الشرق والغرب، ولكن انحسار الحركة القومية العربية والتحولات السريعة في النظام العالمي المتمثلة في انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي قد أعاد فكرة الشرق أوسطي من جديد باعتبارها بديلاً عن النظام الإقليمي العربي[8]. وفي إطار المخطط لقيام نظام شرق أوسطي فإن الولايات المتحدة وانسجاما مع التحرك الإسرائيلي ، صارت تنظر للمنطقة العربية على أنها منطقة نفوذ منفردة بها ، حيث ينبغي ترتيب أوضاعها بشكل ينفي حدوث أي تهديد محتمل للولايات المتحدة الأمريكية، وهكذا ووفق تلك السياسة ينبغي الإسراع بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي وإيجاد ترتيبات جديدة للمنطقة ناهيك عن الحفاظ على أمن إسرائيل، وما تريده الولايات المتحدة في المنطقة هو السلام وبصورة نظام جديد في الشرق الأوسط وليس في صورة وقف إطلاق النار، وأيضاً تغير حقيقي في بنية النظام العربي، وفسح المجال لتركيا وإسرائيل لتتمكن هاتان الدولتان من القيام بأدوار جديدة في المنطقة[9].

واتساقاً مع ما تقدم فإن النظام الشرق أوسطي نظام مفروض من الولايات المتحدة الأمريكية بهدف تحقيق (تعاون أمني واقتصادي وسياسي بين عرب الشرق ودول الجوار فضلاً على إسرائيل وخدمة لأهداف استراتيجية أمريكية في ربط العرب بالنظام الدولي، حسب المفهوم الأمريكي، وضمن سياق عمليات الصف النهائي للمنطقة العربية)[10]. وبذلك يحقق هذا النظام للولايات المتحدة هدفاً استراتيجيا طالما كانت تسعى إليه وهو (بعثرة الصراع العربي الصهيوني أو تقسيمه لنصفين سياسياً جيوستراتيجي، وبذلك يتسنى للولايات المتحدة تدبير مصالحها في المنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام، وبالخصوص منطقة الخليج العربي لأهميتها الاقتصادية وبأزهد الأثمان وبأقل قدر من الخسائر والمضار)... وتحقيق مثل هذا الهدف لا يتم إلا بضرب مفهوم النظام العربي القائم على فكرة ثقافية وهي (العروبة) وضمن هذه الفكرة يسمح للعرب بالانفتاح على إسرائيل وتحقيقاً لمتطلبات المشروع والتصور الإسرائيلي للمنطقة[11].

وعليه فالنظام الشرق أوسطي تأسس وفق التصور الأمريكي الإسرائيلي على ثلاث ركائز أساسية وهي (الأمن، والاقتصاد ، والسياسة). بالنسبة للمحور الاقتصادي أو الركيزة الاقتصادية فإنها تعنى وضع مشاريع للتعاون الاقتصادي المشترك في شتى المجالات (السوق الشرق أوسطية)... أما الركيزة السياسية فمفادها تسوية الصراع العربي الإسرائيلي وفق المخططات الأمريكية الإسرائيلية، أما المحور أو الركيزة الأمنية فيقصد بها وضع ترتيبات آنية مشتركة ودائمة لدول المنطقة، منها الحد من التسلح، وضمان الأمن الجماعي، وتوازن القوى، بالشكل الذي يحقق الاستقرار الأمني والسياسي لدول المنطقة والمناطق المجاورة[12].

ويهدف المشروع الأمني أساساً إلى نزع سلاح العرب وتحديد قدراتهم القتالية والعسكرية من خلال مناصبة الأنظمة والقوى والحركات الوطنية والقومية العداء ومقاومتها وضربها عسكرياً، وفرض الرقابة والسيطرة عليها، وضمان أمن إسرائيل وتجريد العرب من القدرة على المقاومة[13].

وعلى هذا الأساس استندت عملية تنفيذ المخطط الأمني الأمريكي الشرق أوسطي إلى آليات عديدة جرى تفعليها من خلال محورين أساسيين هما:

أولاً: الاتفاق الاستراتيجي الأمريكي – الإسرائيلي الموقع في 1996/4/28م ، والذي التزمت بموجبه الولايات المتحدة مع إسرائيل بالسعي لكي تحقق إسرائيل متطلباتها الدفاعية كافة في إطار وضع مماثل تماماً لدول حلف شمال الأطلسي، والسعي لقيام علاقات عسكرية وثيقة مع بين إسرائيل وبقية دول الحلف.

ثانياً: التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي الموقع في فبراير 1996م، واتفاق لاحق أبرم في اغسطس 1996م ويعد هذا الاتفاق أداة لتنفيذ أحد بنود الاتفاق الأول ويمثل هذا الاتفاق حقيقة التعاون العسكري والاستراتيجي في آن واحد[14].

المشروع الأمني الخليجـــــي: ويهدف هذا المشروع إلى احتواء منطقة الخليج العربي وعزلها عن بقية جغرافية الوطن العربي، من خلال ربطها بسلسلة من الاتفاقيات العسكرية – والأمنية، ومحاولة جذب بعضها للدخول في التحالف التركي الإسرائيلي، وكذلك مبيعات السلاح وكسب تأييدها لإقامة مشروع نظام إقليمي دفاعي ضد الصواريخ البعيدة المدى.

ولعل جولة وزير الدفاع الأمريكي السابق (وليم كوهين) في منطقة الخليج العربي كانت تهدف إلى إقناع المنطقة بتمويل بعض حلقات التسلح الأمريكي في إطار الترويج للمشروع الأمني الجديد[15].

لقد استند المنظور الأمني الأمريكي إزاء الخليج العربي على قناعة الولايات المتحدة بأن أمن الخليج العربي هو جزء من الأمن القومي الأمريكي ولا يمكن المحافظة عليه إلا بوجود عسكري ومن خلال الاتفاقيات الأمنية مع دول المنطقة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى تهميش أية محاولة خليجية – عربية تحاول أن ترسي أمناً للخليج العربي يشكل جزءاً مترابطاً وحيوياً من الأمن القومي العربي... (وهنا نستذكر إعلان دمشق) الذي كان من ضمن الرؤى والمشروعات التي طرحت بصدد أمن الخليج العربي[16].

وقد وظفت الولايات المتحدة الدور التركي للتفاعل جنوباً نحو منطقة الخليج العربي والسعي لاشتراك تركيا في ترتيبات أمنية تحقق الأهداف الأمريكية – الإسرائيلية، والتي ترمي للسيطرة على منابع النفط، ومن هنا فإن ما يخص تركيا من دور في الخليج سيكون باتجاه تمكين الدور الإسرائيلي والأمريكي من تحقيق عدة أهداف في منطقة الخليج وذلك من ناحيتين:

أولاً: أن تركيا لديها منافع جيوبوليتكية للولايات المتحدة وإسرائيل كونها قوة اقتصادية وبشرية مجاورة لإيران وسوريا والعراق.

ثانياً: أن لتركيا منافع في تعطيل المشروع الإيراني واحتوائه سياسياً وايديولوجياً، و- أيضاً- احتواء العراق وبالتأكيد فإن الموقع الاستراتيجي التركي يجعل من حقيقة اشتراك تركيا في حلف لأمن الخليج رصيداً حيوياً لنجاح حلف شمال الأطلسي في تأدية مهماته، حيث ستوفر له الحماية لمصادر النفط العربية في الخليج، وتوفر له إمكانية النقل السريع والمبكر لقواته، ولقد أثبتت حرب الخليج الثانية هذه الحقائق[17].

التحاف الإفريقـــــي غير العربـــــي : ويهدف هذا التحالف إلى إقامة نوع من التحالف بين دول القرن الإفريقي وشرقي إفريقيا غير العربية للتضييق على الدول العربية في المنطقة. حيث تحتل منطقة القرن الإفريقي والبحر بعداً استراتيجياً عالي الأهمية والحساسية في التفكير الاستراتيجي الدولي والإقليمي فمنطقة القرن الأفريقي تتوسط موقعاً بين جنوب البحر الأحمر بمضيقه الهام (باب المندب) ، والذي يعتبر شرياناً مهماً في حركة التجارة العالمية لنقل السلع خاصة (النفط) وبين منطقة البحيرات العظمى ذات الأهمية المتزايدة في ظل مؤشرات الصراع القوية حول المياه في القرن الجديد لقد شكلت أهمية القرن الإفريقي عنصراً مضافاً في تسريع حركة الصراع بين دول المنطقة ويعود في جانب كبير منه إلى تدخل القوى الدولية، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وقوى إقليمية منها إسرائيل في رسم معادلات التحالفات من أجل السيطرة والهيمنة[18].

فلقد سعت الولايات المتحدة إلى ربط إثيوبيا وارتيريا واوغندا ورواندا وحتى الكونغو بنوع من العلاقة الاستراتيجية لخدمة المصالح الأمريكية والإسرائيلية في القارة الإفريقية وتمكين الولايات المتحدة وإسرائيل عبر شراكتهما الاستراتيجية من فرض السيطرة على المنطقة العربية وإقامة المشاريع السياسية والاقتصادية وحماية النظام الشرق أوسطي بالدرجة الأولى[19]، أي أن التحالف الإفريقي غير العربي يمثل الظهير الخلفي للتحالف التركي الإسرائيلي. وعموماً فإن المشروعات الأمنية التي وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة العربية وما يجاورها لم تكن سوى نظام جديد لإعادة توازن القوى في المنطقة بشكل يمنح إسرائيل تفوقاً إقليمياً ويمنح الولايات المتحدة الأمريكية أرجحية عسكرية وسياسية ، وفي الإطار ذاته بشكل التحالف التركي الإسرائيلي المشروع الأمني الأمريكي الأهم والأخطر في حلقة الترتيبات والصياغات الأمريكية المستحدثة في المنطقة العربية.

المبحث الثاني ـ التحالف التركي الإسرائيلي : المداخل والأهداف

طبيعة العلاقات التركية الإسرائيلية وتطورها : تمثل العلاقات التركية الإسرائيلية بمختلف أنماطها تحدياً للأمن القومي العربي واختراقا لأمنها القومي ؛ لأن إقامة علاقات بين إسرائيل ودولة مجاورة للمنطقة العربية، وترتبط معه بروابط ومصالح مشتركة قد شجع ويشجع إسرائيل على التمادي في عدوانها، كما أن إسرائيل تستغل لصالحها العلاقات بالضغط على تركيا[20]. كما أنه لابد من الإشارة إلى أن وجود القواعد العسكرية الأمريكية على الأراضي التركية سوف تشكّل مراكز إسناد عسكري لإسرائيل وإذا كانت أسس التعاون العسكري التركي الإسرائيلي قد وضعت بمقتضى الاتفاق المبرم بينهما في فبراير 1996م ، فإن المتتبع لمسار العلاقة التركية الإسرائيلية ولاسيما في ضوء ما لحق بها من تطورات في السنوات الأخيرة لم يكن ليفاجئنا بهذا الاتفاق والذي يُعد تطوراً طبيعياً وتتويجاً لعلاقة تم تأهيلها منذ عام 1949م ، شملت التعاون في جميع المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية والسياحية وحتى الدعائية، ثم تطورت لتشمل المجال العسكري والذي بدأ العمل على إرساء دعائمه منذ العام 1989م لقد اتسمت نظرة تركيا إزاء العرب وإسرائيل بالازدواجية وظلت هذه الازدواجية ملازمة للنهج السياسي والمصلحة التركية، وقادت هذه الازدواجية تركيا فيما بعد إلى أن أصبح البلد المسلم الوحيد في مجلس أوروبا وحلف شمال الأطلسي والدولة العلمانية الديمقراطية التي تكاد تكون الوحيدة في منظمة المؤتمر الإسلامي، ثم أنها أول دولة إسلامية تعترف اعترافا قانونياً وكاملاً بإسرائيل[21].

لماذا اعترفت تركيا بكيان إسرائيل؟ : بعد أن صوتت تركيا ضد مشروع تقسيم فلسطين في الأمم المتحدة بدأت في عام 1949م في تغيير موقفها عبر ذلك التصريح الذي أدلى به (نجم الدين ساداك) وزير خارجية تركيا آنذاك إلى وكالة أنباء الأناضول التركية في 8 فبراير 1949م، جاء فيه: "إن إسرائيل أصبحت حقيقة ، وأن أكثر من ثلاثين دولة اعترفت بها، وإن العرب في حالة مفاوضة مباشرة معها ، وفي هذه الظروف يجب علينا أن لا نغير مواقفنا في عضوية لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين كما أن علينا أداء واجبنا في هذه اللجنة على خير ما يرام"[22].

واعترفت تركيا بإسرائيل في مارس 1949م ، وكان الاعتراف واقعياً، وفي هذا الصدد قالت صحيفة (حريت) التركية الصادرة في 30 مارس 1949م جاء فيه: "تقضى مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل، ومما لاشك فيه أن الأخيرة ليست ببعيدة قبول ذلك كأمر واقعي، وعلى مر الأيام يمكن إزالة هذه المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل" وقد سمحت تركيا (لفكتور اليعزر) بإنشاء مكتب إسرائيل لرعاية جميع المسائل المتعلقة بهجرة يهود تركيا إلى إسرائيل، وكانت الهجرة اليهودية من تركيا قد بدأت في سبتمبر 1948م وبلغت ذروتها في أبريل 1949م حتى انخفض عدد اليهود في تركيا إلى 30 ألف يهودي، وكان عددهم في تلك السنة حوالى 78,730 ألف يهودي. أما الاعتراف القانوني الكامل بإسرائيل فقد أعلنته تركيا في يناير 1950م وأسست العلاقة الدبلوماسية بينهما على مستوى المفوضية وقد أعرب الرئيس التركي آنذاك (عصمت اينونو) في الخطاب الذي افتتح به المجلس الوطني التركي على أمله في "أن تكون هذه الدولة (إسرائيل) عنصراً من عناصر الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط"[23].

فالنخبة الحاكمة في تركيا كانت ترى أن اعترافها بإسرائيل سيغير الانطباع المعادي لدى الغرب المسيحي تجاه تركيا المسلمة ، وأنه خطوة منطقية في سعيها للتقرب من الدول الغربية، وسوف يساعدها على الظهور كدولة علمانية متمدنة جديرة بالاهتمام والمساعدة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والغرب سياسياً واقتصادياً[24].

والجدير بالذكر أن الاعتراف التركي بإسرائيل أعقبه اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية في 31 ديسمبر 1949م ، وكانت العلاقات الأمريكية التركية تسير في تلك الفترة في إطار (مبدأ ترومان) ، وكذلك فرنسا ثم بريطانيا وهو ما يعكس مدى الرغبة التركية في التقرب وإرضاء الغرب ويدحض في الوقت نفسه المبررات التي قدمتها تركيا للاعتراف بإسرائيل والمتمثلة في المحافظة على بقاء إسرائيل ضمن أراضيها التي حددتها الأمم المتحدة والوقوف ضد التوسع الإسرائيلي في أراضي الدول العربية وتأمين حقوق اللاجئين الفلسطينيين باعتبار أن تركيا من أوائل الدول التي تعاملت مع

إسرائيل من خلال لجنة التوفيق، وتعرفت على أساليب الخداع والمراوغة الإسرائيلية[25]. ولم تأبه النخبة الحاكمة التركية بأية ردود فعل عربية بل بالعكس شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية تطوراً في شتى المجالات الاقتصادية والثقافية والسياسية، ولاسيما في أعقاب انتخابات عام 1950م وفوز الحزب الديمقراطي، فقد ذكر رئيس الجمهورية (جلال بايار) آنذاك في خطاب له في الأول من نوفمبر 1950م: "إن علاقتنا الاعتيادية مع دولة إسرائيل هي في طريق التطور، لقد تم تبادل السفراء مع هذه الدولة كما أنه عقد اتفاقية تجارية"[26].

وبالمقابل، كانت إسرائيل تنظر إلى تركيا على إنها سوق طبيعية لها نظراً لقربها منها ولأنها تستطيع أن تقيم نوعاً من التكامل الاقتصادي بتصدير المنتجات والسلع المصنوعة إليها وتستورد منها المواد الأولية وقد استفادت إسرائيل لتحقيق أغراضها هذه من الجمود الذي كان يخيم على العلاقات السياسية بين تركيا والدول العربية... أما تركيا فقد رأت أن تنمية علاقاتها مع إسرائيل وتطويرها سيكون مصدر أمن واستقرار لها في منطقة الشرق الأوسط فعمدت إلى توطيد علاقاتها الاقتصادية والتجارية معها وفتحت تركيا أسواقها أمام المصانع الإسرائيلية ووقعا على اتفاقية تجارية في يوليو 1950م، واتفاقية للنقل الجوي عام 1951م ، ثم شكلت هيئة تنشيط السياحة بين البلدين عام 1950م[27]. وفي أبريل 1956م أرسلت تركيا عدداً من طائرات (داكوتا) إلى إسرائيل لإصلاحها وفقاً لاتفاق سابق عقد بينهما، وضم النقاط التالية:

1- أن يقوم بين الدولتين تعاون عسكري لرد أي اعتداء قد يوجه ضد منطقة الشرق الأوسط بصورة عامة وتركيا وإسرائيل بصورة خاصة.

2- أن يقوم بين الدولتين تعاون عسكري يضمن لإسرائيل عدم الاعتداء عليها من إحدى الدول الواقعة في محيط منطقة الشرق الأوسط.

3- تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الدولتين وتبادل البعثات العسكرية والثقافية والاقتصادية بينهما.

4- أن تقوم تركيا ببذل المساعي الحميدة لدى جامعة الدول العربية بغية تسوية النزاعات بين إسرائيل والدول العربية[28].

وقد استمر نسق تطوير التعاون الثنائي بينهما في المجالات كافة، واتسع ليشمل العلاقات الأمنية والاستخباراتية، ففي عام 1958م تم توقيع اتفاقية ما يسمى (الرمح الثلاثي) للتعاون الاستخباراتي بين تركيا وإسرائيل وإيران (عهد الشاه) ونصت على تبادل المعلومات الأمنية وعقد الاجتماعات الدورية بين رؤساء أجهزة مخابرات البلدان الثلاثة ، وهو ما كان يتم تشجيع من الولايات المتحدة الأمريكية ، كما اتضح لاحقاً من

وثائق المخابرات المركزية الأمريكية التي استولى عليها إيرانيون أثناء احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية في طهران بعد الثورة الإيرانية عام 1977م[29].
وفي ضوء ما تقدم نجد أن الأسباب الكامنة وراء اعتراف تركيا بإسرائيل تتمثل فيما يلي:
1- عدم رغبة تركيا في التورط بتبني قضية تتبناها الدول العربية.
2- الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الأمريكية على تركيا للاعتراف بإسرائيل مقابل رغبة تركيا في الانضمام إلى حلف شمال الأطلسي.
3- رغبة تركيا في التخلص من اليهود المقيمين فيها لاسيما الطبقات الفقيرة منهم.
4- الاستفادة من إنشاء إسرائيل تنشيط الاقتصاد التركي.
5- كسب حلف إقليمي في المنطقة لمواجهة الخطر الشيوعي المتعاظم بعد الحرب العالمية الثانية عند حدودها الشمالية والشرقية والغربية (بلغاريا) و- أيضاً - للتحكم في ميزان القوى في منطقة الشرق الأوسط[30].

المطلب الأول ـ أنماط (التقارب - والتباعد) التركي الإسرائيل:

يتضح مما سبق ذكره أن العلاقات التركية الإسرائيلية نشأت منذ البداية، وفوق كل شيء من ارتباط تركيا بالتحالف الغربي، وبعد ذلك من الاعتبارات الاستراتيجية والاقتصادية وباستثناء مرحلة الخمسينات وأوائل ستينات القرن الماضي وباستثناء الموقف السلبي إزاء سوريا في الأمم المتحدة من مسألة ضم إسرائيل لمرتفعات هضبة الجولان المحتلة يمكن القول إن علاقات أنقرة بتل أبيب تميزت بمد وجزر مستمرين حتى حرب يونيو 1967م[31]. وبعد حرب يونيو 1967م حاولت تركيا إقامة علاقات متوازنة – من منطق براجماتي - مع كل من العرب وإسرائيل ولهذا اتسمت سياستها بالتذبذب كما يتضح من المواقف التالية:
1- في عام 1967م أعلنت رفضها ضم إسرائيل للأراضي العربية وقامت بالتصويت في الأمم المتحدة لصالح انسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة غير أنها رفضت التصويت في الفترة نفسها على القرار الذي أدان إسرائيل.
2- عارضت تركيا القرار الذي طالب به المؤتمر الإسلامي الذي عقد في الرباط عام 1969م المتضمن قطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بسبب إقدام السلطات الإسرائيلية على حرق المسجد الأقصى في اغسطس 1969م.
3- وعقب حرب يونيو 1973م وهزيمة إسرائيل اكتشفت تركيا أن مصلحتها تقتضي تدعيم علاقاتها بالدول العربية فقامت عام 1975م بالتصويت مع العرب في الأمم المتحدة مع قرار يعتبر الصهيونية شكلاً من أشكال العنصرية، كما احتجت الحكومة

التركية بقوة في عام 1980م ضد قرار إسرائيل بضم القدس، كما أنها اعترفت بالدولة الفلسطينية بعد إعلانها بالجزائر عام 1988[32].

لقد اعتبرت هذه المرحلة مرحلة الجمود النسبي في علاقة تركيا بإسرائيل، وفي الحقيقة فإن تركيا أرادت الابتعاد عن الصراعات المسلحة الدائرة في المناطق المجاورة، رغم أن مواقفها حيال الصراع العربي الصهيوني قد انطوت على ميل لصالح العرب، انطلاقا من معياري مصلحتها وحاجاتها، ومعظم مواقفها كانت انعكاسا لأهداف اقتصادية، إذ تصاعدت الواردات النفطية لتركيا عقب الصدمتين النفطيتين عام 1973م و1979م وبالمقابل زادت تركيا من صادرتها إلى العراق والسعودية ودول الخليج الأخرى، بينما لم تمثل إسرائيل إلا سوقاً صغيرة نسبياً، ولكن أهميتها لا تقف عن هذا الحد، فالقادة الاتراك يدركون بأن اليهود يتحكمون بالقرار السياسي في الولايات المتحدة الأمريكية، وعليه فإن اليهود الأمريكان سوف يدعمون تركيا طالما أن تركيا تحافظ على علاقات وطيدة مع إسرائيل[33].

وبعبارة أخرى إن الاستراتيجية التركية في حفاظها على علاقاتها مع إسرائيل وتقديم دعمها السياسي للقضية الفلسطينية إنما هي محكومة بدوافع الموازنة بين اهتمامات تركيا الأمنية ومصالحها وحاجاتها الاقتصادية.

وما يدل على ذلك إعادة تنشيط شبكة العلاقات التركية الإسرائيلية – حيث تم في عام 1986م إحياء اتفاق التبادل التجاري ورفع درجة التمثيل الدبلوماسي واستعادة التنسيق في مجال الأمن والاستخبارات والمعلومات، وتكلل التصاعد الإيجابي في العلاقات الثنائية بموافقة تركيا على تزويد إسرائيل بالمياه في مارس 1990م، ثم رفعت درجة التمثيل الدبلوماسي إلى مستوى السفراء في ديسمبر 1991م، وقد قررت تركيا الإقدام على هذه الخطوة في ضوء المتغيرات التي حدثت في المنطقة إثر الحرب على العراق واشتراك كل من تركيا وإسرائيل في التحالف المعادي للعراق وهذا يعنى بداية تحول العلاقات إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الفعلية[34].

المطلب الثاني ـ تحول العلاقات إلى مستوى الشراكة:

شهدت العلاقات التركية الإسرائيلية منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي انتعاشا كبيراً وتطوراً خطيراً في أنماطها، ولم يكن الإعلان عن اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل، وما تبعه من اعتراف تركي بالسماح للطيران الإسرائيلي بالمرابطة والتدريب في تركيا معزولاً عن تطورات الأحداث على المستويين الإقليمي والدولي وبشكل أكثر تحديداً عن تطورات مرحلة ما بعد الحرب.

لقد أدركت تركيا أهمية الارتباط الاستراتيجي مع إسرائيل، وبخاصة بالنسبة لاستراتيجية القطب الوحيد في النظام الدولي الجديد كمركز أساسي في منطقة الشرق الأوسط الأمر الذي يؤدي إلى تعظيم مقدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية لتحقيق المكانة عند وضع القوة حتى تضمن تأهيلها لأن تكون قائدة للتفاعلات في النسق الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط، وهكذا أتت التفاعلات التركية الإسرائيلية في الأعوام الأخيرة لتصب في هذه الاستراتيجية حيث أشار الاستراتيجي الإسرائيلي (يحزقيال دور) في كتابه (استراتيجية عظمى لإسرائيل) المنشور عام 1989م : "إلى أهمية التحالف الاستراتيجي التركي الإسرائيلي" باعتباره أهم دعامة لأمنها ولتحييد ما وصفه الكتاب (بالخطر العربي) الذي يهدد القوى غير العربية في المنطقة ، ومما قاله أيضاً "إن تركيا وإسرائيل تعدان أكبر قوتين خارج النسق العربي وأن تعاونهما وتحالفهما سيمنع ظهور قوة عربية في المنطقة تمارس سياسة تهدد أمن إسرائيل وتركيا، بل أن في مقدور الدولتين أن تعملا على إحداث الانقسامات وتشتيت القدرات العربية خشية أن يؤدي توحيدها إلى تهديد الدول غير العربية في المنطقة"[35].

ومن واقع تتبع المعلومات حول التحركات التركية الإسرائيلية سوف نجد أن هذه الوقائع تتركز في التالي:

أولاً : في شهر نوفمبر عام 1989م وُقعت اتفاقية بين سلاح الجو التركي والإسرائيلي تمحورت حول عدة نقاط منها التعاون بين تركيا وإسرائيل في البعد الجوي خاصة في مجال التدريب وتبادل المعلومات بما في ذلك صور الاستطلاع الجوي الملتقطة من الطائرات والأقمار الصناعية والتعاون في مجال تحسين الطائرات التركية وتطويرها خاصة طائرات (الفانتوم 5) بعد الخبرة التي حققتها إسرائيل في تحديث هذه الطائرات لتعرف باسم الطائرة (كورانس – 2000)[36].

ثانياً : في أعقاب تلك الاتفاقية تطورت شبكة الاتصالات ومجالات التعاون وأهم هذه الاتصالات كانت في شهر أبريل 1991م حيث قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي (بن نون) بزيارة تركيا يرافقه رئيس شعبة العمليات ورئيس شعبة التدريب والتسليح، ورئيس شعبة الاستخبارات، لاستكمال الجوانب الأخرى المتعلقة بالتعاون بين سلاح الجو التركي والإسرائيلي وفي هذا الصدد يكشف الباحث الاستراتيجي الإسرائيلي (أهارون ليبرن) والذي يشرف على الدراسات الاستراتيجية في جامعة تل أبيب هذه الحقيقة بكل أبعادها – ويقول: "إن زيارة الوفد الإسرائيلي أسفرت عن موافقة تركية كاملة بالسماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام الأجواء التركية لضرب أهداف داخل العراق بعد أن تكاملت القناعة لدى المؤسسة العسكرية التركية بأن هذه الإجراءات سوف تخدم

المصالح التركية في نهاية المطاف"[37]، أيضاً وصول طائرات إسرائيلية من طراز (إف 25-16) وطائرات استطلاع متقدمة لترابط في منطقة ديار بكر بالقرب من الحدود التركية العراقية، وقد تم طلاء هذه الطائرات بلون سلاح الجو التركي إمعاناً في التمويه[38].

ثالثاً: خلال حرب الخليج الثانية، استخدمت الطائرات الإسرائيلية الأجواء التركية بهدف ضرب الأهداف التي تم تحديدها داخل العراق، وقد أشار رئيس هيئة أركان سلاح الجو الإسرائيلي البريجادير (رودم) إلى عدة ملاحظات حول نظرية الأمن الإسرائيلي في ضوء النتائج التي تمخضت عنها مرحلة ما بعد حرب الخليج الثانية وهي :

1- إن التنسيق بين سلاح الجو الإسرائيلي والقيادة الأمريكية كان شاملاً وعميقاً ومتناولاً جوانب التنسيق كافة. وأن هناك هيئة قيادة مشتركة تشكلت لتنسيق العمليات المشتركة.

2- إن إسرائيل التي أحجمت في بادئ الأمر عن المشاركة الفعلية في العمليات الجوية بموجب نصيحة الجانب الأمريكي بدأت تضطلع بدور مهم ابتداءً من 15 يناير 1991م مستخدمة الأجواء التركية للقيام بعمليات تعبوية ضد أهداف غرب وشمال العراق . كما أن إسرائيل بدأت ومنذ يوم 18 يناير 1991م بعمليات جوية مركزة ضد المنطقة الشمالية من العراق[39].

وفي هذا الصدد يقول العميد الإسرائيلي (بورام بهات) رئيس شعبة الاستخبارات الجوية الإسرائيلية في مقابلة مع مجلة (روماح) العدد (42) الصادرة في عام 1992م: "كان لابد لنا أن نتدخل بعد أن لاحظنا أن دول التحالف قد فشلت في تدمير بنية الأسلحة غير التقليدية العراقية بسبب عدم دقة التصويب وبسبب إخفاق الاستخبارات والاستطلاع الميداني، وكانت الأجواء التركية هي الأكثر مناسبة للاستخدام من قبل طائراتنا التي كانت تقوم بعدة طلعات يومية وصلت إلى مشارف بغداد"[40].

رابعاً : استمر نمط التعاون العسكري التركي الإسرائيلي خلال التسعينات وعمل الطرفان على توسيع قاعدة التعاون العسكري، وتخللت ذلك زيارات مكثفة لمسؤولين كبار من كلا البلدين، وتقف في مقدمة هذه الزيارات زيارة "شمعون بيريز" عام 1993م إلى تركيا وكذلك زيارة الرئيس "عيزرا وايزمان" عام 1994م لتركيا حيث توجت هذه الزيارة أعلى مستويات التقارب بين البلدين.

ثم جاءت زيارة رئيسة الوزراء التركية "تانسو شيلور" لإسرائيل عام 1994م، ولا تنبع أهمية هذه الزيارة من كونها أول زيارة لمسؤول تركي على هذا المستوى لإسرائيل منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين عام 1949م، ولكن أيضاً مما تم خلالها من إبرام لاتفاقيات مهمة في التعاون الثنائي كاتفاق تعاون في مجال مكافحة الإرهاب وفي مجال

الاتصالات، كما تم في هذه الزيارة بحث فكرة التعاون العسكري بين البلدين، ومشروعات المياه والتجارة الحرة، وجاءت زيارة رئيس الجمهورية التركي "سليمان ديميريل" لإسرائيل في فبراير 1996م، حيث توجت هذه الزيارات باتفاقية التعاون العسكري التركي الإسرائيلي[41].

المطلب الثالث ـ استراتيجية (الاحتواء) تجاه (الاحتواء الشامل):

إن الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي جاء ليعكس رغبة متزايدة لدى الأطراف الثلاثة (التركي – الإسرائيلي – الأمريكي) لتعزيز وجودهم في المنطقة في إطار الترتيبات الأمنية الأمريكية وبشكل يضمن لتركيا دوراً إقليمياً بارزاً، ويزيد من فرص إسرائيل للهيمنة على المنطقة وبإشراف وإسناد كلي من الولايات المتحدة الأمريكية.

ويهدف التحالف التركي – الإسرائيلي إلى إقامة آلية مشتركة من أجل ترسيخ قاعدة النظام الشرق أوسطي الذي يستند على دعامتي (الاقتصاد والأمن) ؛ بل أن الأمن الإقليمي يأتي في مقدمة الأهداف التي تتوخاها الدول الساعية إلى بناء النظام الشرق أوسطي، كما أن هذا التحالف يهيئ بنية مناسبة لدخول إسرائيل وتركيا إلى قلب النظام الإقليمي العربي وفقاً لمتطلبات المشروع الأمريكي الإسرائيلي للهيمنة على المنطقة العربية أو ما يعرف بالوطن العربي[42].

وحول ارتباط التحالف التركي الإسرائيلي بالترتيبات الأمريكية الجديدة تجاه المنطقة العربية، فلقد تطورت سياسة واستراتيجية الاحتواء الأمريكية من (حصر واحتواء) الاتحاد السوفيتي إلى (الاحتواء المزدوج) ضد العراق وإيران في سياسة أمريكية شاملة تجاه الشرق الأوسط أُعلنت في مايو 1993، ثم جاءت الاتفاقية الدفاعية والأمنية بين تركيا وإسرائيل في فبراير 1996م لتمثل تطوراً جديداً في سياسة واستراتيجية (الاحتواء) تجاه (الاحتواء الشامل) والتي تمثل حلقة جديدة محكمة حول (سُرة) منطقة الشرق الوسط وشكلاً جديداً لها.

وفي السياق ذاته، فإن الهندسة الأمريكية لتطويق المنطقة جرى تخطيطها بالشكل التالي (المنطقة محاطة من الشمال بالتحالف التركي الإسرائيلي ومن الشرق بالاحتواء المزدوج للعراق وإيران ومن الجنوب بالحصار المفروض على السودان وبالحرب الأهلية في جنوبه، ومن الغرب ليبيا والعقوبات المفروضة عليها، وتستكمل هذه الحلقة البرية بالوجود العسكري البحري الأجنبي في المسطحات المائية في المنطقة في البحر المتوسط والبحر الأحمر والمحيط الهندي والخليج العربي)[43]، وهذا يعني أن الولايات المتحدة الأمريكية في سبيلها إلى محاصرة المنطقة بحائط ضخم يعزلها عن بقية دول

المنطقة تمهيداً لإعادة رسم خريطتها، والتحالف التركي الإسرائيلي هو الجدار الأخير في هذا السياق.

إن الأخطار الناجمة عن التحالف التركي الإسرائيلي ملموسة في أكثر من اتجاه بدءاً بالحدود الأقرب (سوريا والعراق) ثم الحدود الغربية المتمثلة بشبه الجزيرة العربية بمحاصرتها من جهة الخليج العربي (مشروع الأمن الخليجي) وبالتهديد الدائم لها من جهة البحر الأحمر (المشروع الإفريقي غير العربي) الذي تُشبك خيوطه الويات المتحدة الأمريكية ليصبح خليج العقبة منفذاً للوصول إلى باب المندب ولاسيما أن التحالف أصبح يمتلك قاعدة خلفية توفرها أرتيريا(44).

المطلب الرابع ـ تركيا وإسرائيل: الدور المركب

بالنسبة للدور الإسرائيلي، فإن إسرائيل سائرة على تنفيذ استراتيجية (بن غوريون) أو ما تسمى (استراتيجية الأطراف) ومفادها إيجاد موطئ قدم في إيران وتركيا وإثيوبيا بقصد التخلص من الحصار الذي تفرضه دول الطوق العربية في اتجاه الدائرة الخارجية، فمنذ ذلك التاريخ كانت أنظار إسرائيل موجهة صوب تركيا فإسرائيل ترى في تركيا ثقلاً مضاداً يحقق مصلحتها، كما أن اتفاقها العسكري يتيح لها عمقاً إقليمياً واستراتيجيا جديداً ممثلاً بالأجواء والمياه، مما يعطيها فرصة ثمينة في ممارسة الضغط على دول عربية مؤثرة، وهو ما يهدف إليه النظام الشرق أوسطي الذي يكرس القيادة بيد أطراف غير عربية لهذا النظام (إسرائيل، تركيا)، ومن هنا لم يكن من المستغرب أن يصف رئيس وزراء إسرائيل (بنيامين نتياهو): العلاقات التركية – الإسرائيلية بأنها (المحور الأساسي والمركزي لتحالف إقليمي يهدف إلى مجابهة الدول المحيطة بنا، والتي تسودها أنظمة متطرفة تطور الصواريخ البالستية والرؤوس الحربية غير التقليدية مما يشكل تهديداً خطيراً لنا)(45).

وعليه، يتواصل اهتمام إسرائيل بدول الجوار غير العربي وعلى رأسها تركيا التي تسعى لأداء أدوار إقليمية أكثر في التفاعلات الجارية والترتيبات المقترحة وصولاً لتعزيز مكانتها الدولية، خاصة مع أضلاع المثلث الإقليمي المحيط بتركيا: الضلع الأوروبي في الغرب، والضلع الآسيوي في الشمال والشمال الشرقي، وأخيراً العرب في الضلع الشرقي والجنوب الشرقي(46).

ويأتي الاهتمام الإسرائيلي بدول الجوار غير العربي (لتوأمة) الموقف وتنسيق الجهود بقصد إيقاع ضغط على المنطقة العربية ولهذا فإن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي في 1996/2/23م جاء ليعكس الرغبة الإسرائيلية في تفعيل أدوارها ضمن إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة وعلى نحو يزيد من تضييق الخناق على الطرف العربي فيما

يتعلق بقضايا (التسوية، والمياه، الأكراد) وبقدر تعلق الأمر بالجانب الإسرائيلي من خلال هذا الاتفاق، وعبر الوجود الإسرائيلي في المجال الجوي التركي، الذي يساهم في إحكام قبضتها على سوريا براً وبحراً وجواً، سوف تتعزز فرص إيقاع ضغوط على السوريين وحملهم للاستجابة لتركيا وإسرائيل في لحظة معينة(47).

أما بالنسبة للدور التركي في التصور الأمريكي له لوصفه طرفاً مشاركاً في عملية ضبط حركة القوى الفاعلة في المنطقة (إيران، العراق، سوريا) من خلال تفعيل وإثارة أزمات وتوترات لخلافات سابقة كانت (كامنة) أو احتوتها أطراف العلاقة فيما يخص القضايا المعروفة (الأقليات، الحدود، المياه). ومن الواضح أن النخبة العسكرية والسياسية والاقتصادية التركية حسمت خياراتها بالانتماء حضارياً وسياسياً للغرب، عبر طمس الخصوصيات الدينية والقومية لإثبات جدارتها في إطار تيار (العولمة والحداثة) الأمريكي وعبر تعزيز دورها الإقليمي في المنطقة المحيطة بها من موقع التحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية، وعليه ومنذ طرح مشروع إقامة نظام إقليمي شرق أوسطي في المنطقة العربية على خلفية المتغيرات الدولية والإقليمية وعلى خلفية انطلاق عملية التسوية سارعت تركيا إلى تكثيف دورها لخدمة هذا المشروع سعياً منها لاحتلال موقع مركزي في خارطة الشرق الأوسط من خلال تحالفها مع إسرائيل(48).

ومنذ البداية اختارت تركيا مدخلين استراتيجيين لتعزيز توجهها ولإثبات جدارتها وهما المياه والقدرة العسكرية وربطت تركيا سياساتها في كلا المدخلين بالتحالف مع إسرائيل فبالنسبة إلى مدخل المياه، فقد استندت تركيا إلى مواردها من المياه وعلى أساس خارطة توزيع المياه، وكان من الطبيعي أن يثير هذا المدخل حساسية الأقطار العربية لاسيما سوريا والعرق اللذان تضاءلت حصتهما من مياه نهر الفرات، ففي حين تدعى تركيا أنها بحاجة لمياه هذا النهر، تقوم في الوقت نفسه بعرض مواردها الزائدة من المياه في سوق البيع، في إطار المشروع الشرق أوسطي، وفي إطار شعارات المنافع المتبادلة والتعاون الإقليمي، وهي من ناحية ثانية تسعى إلى اعتبار مياه الأنهار الجارية وسيلة للمقايضة على أساس (النفط مقابل المياه)(49).

وبذلك فإن تركيا لم تقدم حلولاً لمشكلة المياه في المنطقة بقدر ما أوجدت من خلال هذا المدخل قيوداً ومشكلات جديدة للعرب، كما إنها تسعى لتطويع العرب للنظام الإقليمي وللإدارة الإسرائيلية من خلال هذا المدخل الاستراتيجي الهام.

ومما يؤكد على الدور الإسرائيلي في هذا المشروع ما صرح به (صفا غيراي) وزير خارجية تركيا الأسبق أمام مؤتمر وزراء خارجية منظمة المؤتمر الإسلامي في 14 اغسطس 1991م تعقيباً على مشروع أنابيب السلام قائلاً: (إن إسرائيل ستستفيد أيضاً

من المشروع، ولو لم تكن إسرائيل معنية بهذا المشروع لما كان بالإمكان تسميته مشروع أنابيب السلام).

وتسعى كل من تركيا وإسرائيل إلى خلق انطباع لدى العرب بأن الخطر الذي يهدد المنطقة العربية هو الخطر الناجم عن فقدان المياه أو الصراع عليها، وليس الخطر الناجم عن استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي العربية.

مما يتطلب حل هذه المعضلة بالخضوع للمنطق التركي الإسرائيلي في طرح الحلول والمشاريع المائية التي تخدم مصالح الطرفين وتحقيق مكاسب غير مشروعة على حساب مصالح العرب الحيوية(50).

أما المدخل الثاني، هو مدخل القدرة العسكرية، فلقد وجدت تركيا نفسها وهي العضو في حلف شمال الأطلسي أنها تمتلك الأهلية للقيام بدور أمني – إقليمي وإنها يمكن أن تستثمر قدرتها العسكرية في مجال ما يسمى (الأمن الإقليمي في الشرق الأوسط) وذلك من خلال إقامة علاقات تعاون عسكري – أمني – استراتيجي مع إسرائيل، وفي هذه الحالة أيضاً أثارت تركيا مخاوف وحساسية الأقطار العربية التي ترى دولة إسلامية مجاورة تقيم علاقات عسكرية – استراتيجية مع عدوها (إسرائيل) ولاسيما وأن إسرائيل ما زالت تصر على تجاهل الحقوق والمصالح العربية، وتصر على احتلالها الأراضي الفلسطينية والعربية، كما تصر على مفهومها للأمن الإقليمي الذي يقتصر على وضع أمن إسرائيل أولاً وأساساً لكل شيء(51).

وبكل الأحوال فإن السلوك التركي لم يقتصر على مجرد التحالف العسكري مع إسرائيل، فقد وصل إلى حد استفزاز سوريا وتهديدها، وتنظيم اعتداءات مستمرة على شمال العراق.

وفي المدخل ذاته (مدخل القدرة العسكرية) فإن التحالف التركي الإسرائيلي سيعزز دور تركيا العسكري في المنطقة، كما سيضاعف من قوة الجناح العسكري الجنوبي لحلف شمال الأطلسي وهو ما يتزامن مع إعلان القيادة العسكرية التركية عن برنامجها الطموح في تحديث قواتها المسلحة التي يبلغ تعدادها أكثر من 800,000 ألف جندي وذلك على مدى العقود الثلاثة القادمة، وتحتل تركيا المرتبة السابعة بين أكثر مستوردي الأسلحة في العالم، كذلك الدعم الذي تتلقاه من الولايات المتحدة وإسرائيل، ولقد فتح الاتفاق العسكري والأمني بين تركيا وإسرائيل الباب لاتفاقيات عسكرية لاحقة تضمنت بنوداً عديدة في مجال الصناعات العسكرية والمشروعات المشتركة في مجال إنتاج الصواريخ والدبابات وطائرات المراقبة وأيضاً التعاون التدريبي والمناورات(52).

وضمن إطار السياق السابق يمكن وصف الدور الوظيفي المركب لكل من إسرائيل وتركيا من خلال عوامل (الربط – الجذب) بأنه عامل مشترك عزز من تقاربهما وتحالفهما من خلال هذا التوصيف أو الشكل :

1- تحاول كلتاهما تأكيد روابطهما وانتمائهما إلى الغرب، فتركيا تؤكد روابط انتمائها لأوروبا الغرب ولحلف شمال الأطلسي، وإسرائيل تؤكد هذه الروابط من خلال الانتماء الفعلي الايديولوجي السياسي والبشري للأكثرية اليهودية في إسرائيل للغرب.

2- تقارب تطور دور كل منهما في فترات زمنية وتاريخية مختلفة، حيث أدت تركيا دورها خلال فترة الحرب الباردة من خلال اشتراكها في مواجهة الاتحاد السوفيتي طبقاً للتخطيط الاستراتيجي الأمريكي، ثم اتجهت بعد ذلك لآسيا الوسطى بعد تفكك الكتلة الشرقية والانهيار السوفيتي، ثم توجهت أخيراً تجاه الشرق الأوسط بدعم أمريكي ومشاركة إسرائيلية، ويقترب الدور الإسرائيلي من دور تركيا فقد أدت إسرائيل دورها في فترة الحرب الباردة، حيث اشتركت في مهمة تركيا نفسها لمواجهة العمليات العسكرية السوفيتية ثم مرحلة بنائها وتطورها لتصبح قوة إقليمية في المنطقة.

3- إن الاتفاق العسكري التركي الإسرائيلي كان بمثابة تعزيز مكانة الطرفين على المستوى الإقليمي، فتركيا تصبو لأن تكون أحد الفواعل الإقليمية المؤثرة في المنطقة لتمتعها بإمكانات اقتصادية وبشرية وجيواستراتيجية، وبالنسبة لإسرائيل، فإن الإبقاء على تفوقها المطلق هدف لن تحيد عنه، ومن شأن هذا الهدف ضمان هيمنة إسرائيلية على القدرات العربية... وفحوى هذا الاتفاق يشير إلى ضرورة خلق الانسجام في مفردات الأمن لكلا الطرفين، وتهيئة الظروف الملائمة لتحقيق الفائدة القصوى بوصفها ورقة ضغط تخدم تركيا وإسرائيل على حد سواء.

4- كما أن ما يجمع تركيا وإسرائيل هو (العداء) لدول الجوار وتأزم علاقاتهما مع دور الجوار الإقليمي، حيث أن العداء ما زال السمة الأساسية لعلاقات إسرائيل مع الدول العربية خاصة (سوريا والعراق) ومن الجهة الأخرى فإن لتركيا سياسة خارجية تتصف (بالعداء / الاختلاف / التنافس) إزاء مجموعة من دول الجوار منها عربية (العراق، سوريا، لبنان) وغير عربية (إيران، أرمينيا، اليونان، قبرص).

5- ويستند واقع (العداء، الاختلاف) الإسرائيلي التركي مع المحيط الإقليمي إلى أطماع إسرائيلية تركية تلخصها الرغبة في سياسة الهيمنة والريادة الإقليمية.

6-يمثل التحالف التركي الإسرائيلي خطوة إسرائيلية مهمة لتسويق النموذج الإسرائيلي عبر بوابة مشروع الشرق الأوسطي ونقصد به البعد الثقافي والحضاري والذي يبقى البعد الحقيقي الماثل في الخلفية حول الهويات المستقبلية للمنطقة العربية[53].

المبحث الثالث ـ مؤشرات الانغماس في دائرة الأحلاف:

المطلب الأول ـ مدخل توسيع التحالف التركي الإسرائيلي:

إن أخطر ما في التحالف التركي الإسرائيلي ما تبعه مباشرة من تحرك السياسة الأمريكية على صعيد إقامة تحالفات جديدة مع إسرائيل، وجذب بعض البلدان العربية إليه مما قد يعنى أن هذا التحالف قد يشكل مقدمة لإعادة المنطقة العربية إلى الدخول لدائرة الأحلاف العسكرية المرتبطة (بمشروعات الدفاع عن الشرق الأوسط) التي عاشتها في فترة الخمسينات، ونستذكر (حلف بغداد)(*) وبأن عدم انضمام الولايات المتحدة الأمريكية رسمياً وفعلياً إلى الحلف لم يحل دون تشجيعها ودعمها لأطرافه الأساسيين ومنهم تركيا، سياسياً وعسكرياً ومادياً، ورعايتها له وتشجيع دول أخرى على الانضمام إليه في حينه لضمان نفوذها وسيطرتها على المنطقة العربية.

وبحكم علاقة التحالف المتميزة التي تربطها بطرفي اتفاق التعاون العسكري التركي الإسرائيلي الذي لا يختلف كثيراً عن (حلف بغداد) كترتيب سياسي – أمني للمنطقة ودعمها السياسي والماني للاتفاق التركي الإسرائيلي، فضلاً عن التنسيق مع طرفيه بشأن المناورات المشتركة والقيام بدورات بحرية مشتركة شرق البحر الأبيض المتوسط إتماماً لنشاط ومهام الأسطول السادس الأمريكي، ناهيك عن دعم الإدارة الأمريكية لتوسيع هذا الاتفاق التحالفي ليشمل أطرافاً أخرى في المنطقة، وتكون الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً فيه بصورة غير مباشرة(54).

ولقد رافق هذا التطور محاولة تركية – إسرائيلية – أمريكية، لتوسيع هذا التحالف باتجاه الترويج لإقامة منظومة إقليمية أمنية في المنطقة.

وقد عبرت رئيسة الحكومة التركية السابقة (تانسو شيلر) عن ذلك بالقول: " في المنظور الدولي الجديد، تسير العلاقات بين الولايات المتحدة وتركيا ضمن صيغة شراكة معززة، فتركيا اليوم تشترك مع الولايات المتحدة الأمريكية، بلغة السياسة العالمية والإقليمية، بمجموعة من المصالح الاقتصادية والأمنية والاستراتيجية التي تُقرّب بين البلدين"(55).

لقد عرضت الولايات المتحدة وإسرائيل على مصر في البداية الاشتراك في حلف دفاعي إستراتيجي جديد، تتشكل نواته الأولى من مصر وإسرائيل والاردن، وهدفه المحوري

(*) **حلف بغداد :** هو أحد الأحلاف التي شهدتها حقبة الحرب الباردة تم تأسيسه في 24 فبراير 1955م للوقوف بوجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط وتشكل من كلاً من بريطانيا والعراق وتركيا وإيران وباكستان وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة فكرة إنشاء هذا الحلف حيث وعدت بتقديم العون الاقتصادي والعسكري للأعضاء ولكنها لم تشارك فيه بشكل مباشر وإنما وكلت بريطانيا بالقيام به.

إنها إعراض مصر على ترسانة إسرائيل النووية، لتحويل وظيفتها من عنصر تهديد إلى مظلة لحماية أطراف التحالف وقد رفضت المقترحات الأمريكية والإسرائيلية [56].

وكانت الولايات المتحدة الأمريكية تفضل انضمام مصر إلى التحالف الامني كحليف يمكن الوثوق به للحفاظ على المصالح الحيوية الأمريكية في المنطقة في مواجهة (قوس الأزمات) الذي يشمل كلاً من العراق وإيران واليمن والسودان وليبيا[57].

ثم تحولت السياسة الأمريكية إلى اتجاه كسب تأييد الدول العربية عبر اتفاقيات ثنائية تُعقد مع إسرائيل كل على حده ليسهل بعد ذلك ضم هذه الدول إلى المنظومة الأمنية.

وتمثل (منظمة المبادرة الأطلسية الجديدة) أخطر مؤشر مؤسسي منظم لعملية شد الأطراف العربية وجذبها للانسياق إلى دائرة التحالف التركي الإسرائيلي.

لقد تأسست هذه المنظمة عام 1995م واتخذت مدينة براغ ببلجيكا مقراً لها، وهي منظمة متفرعة من المعهد الأمريكي للمبادرات، ويشرف على إدارتها الملياردير اليهودي الأمريكي (رونالدلاودر) المعروف كونه أحد أنصار (نتنياهو) في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث ساعده نتنياهو في إقامة وتمويل هذه المنظمة لتشكل منافساً (لمركز السلام) الذي أقامه رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق شمعون بيريز[58].

وجدير بالذكر أن (نتنياهو) يعارض بشدة مشروع (شمعون بيريز) الشرق أوسطي الذي يروج لفكرة اندماج إسرائيل بالمنطقة العربية عبر الاندماج الاقتصادي، بينما يعارضه (نتنياهو) في هذا الطرح فيرى نتنياهو أن إسرائيل دولة متقدمة وسط محيط متخلف، ولا يتوجب عليها أن تندمج في المنطقة، بل أن تلحق بالعالم المتقدم في الولايات المتحدة وأوروبا[59].

وتهدف منظمة المبادرة الأطلسية الجديدة إلى تشجيع التعاون الإقليمي واختيار إمكانيات التعاون في الشرق الأوسط، ولتحقيق ذلك نظمت المنظمة مؤتمرين وعلى مرحلتين، الأول في الأردن والثاني في إسرائيل بمشاركة أمريكية وإسرائيلية وتركية وأردنية بشكل رئيسي، كما ضمّنت نشرة المبادرة الأطلسية الجديدة في مؤتمرها الثاني الذي عقد في إسرائيل بداية سبتمبر 1998م عدة شخصيات معروفة أمثال (وزير الخارجية الأمريكية سابقاً جورج شولتر، وهنري كيسنجر، ورئيس مجلس النواب، نيون غينغرتيش، والرئيس التشيكي)... حيث جرى الإعلان عن هدف هذه المنظمة ومغزى التحالف والتعاون التركي الإسرائيلي... كما جاء في خطاب نتنياهو الافتتاحي قوله: "إن العلاقات العسكرية بين إسرائيل وتركيا تصلح أساساً لمحور عسكري يكون إطار للأمن الإقليمي في الشرق الأوسط وبرعاية أمريكية ومشاركة أردنية"، وبعد ذلك استعرض السفير الإسرائيلي في الأمم المتحدة (دوري غولد) الإطار الإقليمي لمنظمة المبادرة

الأطلسية ومقارنتها بإطار التعاون والامن الذي أقيم في مؤتمر هلسنكي بفنلندا، والذي ضم (35) دولة من شرق وغرب أوربا دون ربط المشكلات السياسية والأمنية القائمة بينهما[60].

لقد كشف هذا المؤتمر عن النوايا الحقيقية للتحالف التركي الإسرائيلي وأكد صحة المخاوف العربية وغير العربية، كما مثل تكذيباً للموقف التركي الإسرائيلي معاً اللذين كانا ملتزمين بنفي وجود أي نية لإقامة محور أمني كهذا، ولقد أثارت كلمة (المحور) ردود أفعال متباينة، فتركيا نفسها تفاجأت باستعجال إسرائيل في الحديث عن محور أمني إقليمي أساسه العلاقات التركية الإسرائيلية في الوقت الذي ما انفكت فيه تركيا تقدم تطمينات لأطراف عربية عن حقيقة تعاونها مع إسرائيل ونفيها المتكرر بكونه تعاوناً في إطار تحالف إقليمي، ولهذا حاولت تركيا الإسراع (لإنقاذ ما يمكن إنقاذه) وبتوضيح رسمي من قبل السفير التركي في إسرائيل (بارلاس أوزنر) مشيراً إلى: "أن نتنياهو يخطئ إن ظن أن بالإمكان التوصل إلى اتفاق أو إطار لتحقيق الأمن الإقليمي قبل التوقيع على اتفاقيات السلام بين إسرائيل وجيرانها، فيجب أن تكون هناك ظروف سلام في هذه المنطقة قبل أن يكون بإمكاننا المضي قدماً وإقامة إطار إقليمي، وإذا لم يكن هناك سلام بين إسرائيل وجيرانها فلن تنضم إلينا" أما بخصوص استخدام الجانب الإسرائيلي لكلمة (المحور) لتوصيف العلاقات التركية – الإسرائيلية، فإن الدبلوماسي التركي حاول احتواء مشاعر الريبة والشكوك بقوله: "إذا كان المحور يعنى حلفاً عسكرياً فإنني أمانع، لأن هذا يعنى فقط تقسيم هذه المنطقة إلى معسكرين نحن وهم"[61].

وهو بهذا يعطى للمعنى بعداً زمنياً ومقترناً بمدى نجاح مفاوضات التسوية مع إسرائيل. وفي الحقيقة فإن تركيا مع كل ظروفها، تؤيد مفاوضات التسوية السياسية الجارية بين العرب وإسرائيل باعتبارها أساساً لتحقيق الاستقرار في المنطقة، الأمر الذي يزيد من الدور التركي في الشرق الأوسط فالسلام في محتواه ومضمونه ينهي (الازدواجية) في المواقف التركية تجاه كل من العرب وإسرائيل، وتجنب صانعي القرار التركي مشقة إجراء حسابات دقيقة لكل خطوة يخطونها لتجسيد دورهم الجديد في المنطقة[62].

ورغم مساعي الدبلوماسية التركية ومحاولة ربط مسألة تعاونها مع إسرائيل بمدى نجاح عمليات التسوية السياسية بين العرب وإسرائيل وكذا محاولتها التلويح لأطراف عربية سائرة على منهج التسوية والتطبيع مع إسرائيل بأنه يمثل مؤشراً ضمنياً لموافقتها على إقامة الترتيبات الجديدة في المنطقة العربية ولكن – رغم ذلك – لم تفلح تركيا في إخراج نفسها من (دائرة الشك) فالمصادر الإسرائيلية استمرت في ترويج المشروع الإقليمي، وكذلك المصادر التركية التي أشادت بالتعاون التركي – الأردني في ضوء زيارة رئيس

وزراء تركيا (مسعود يلماز) إلى الأردن وتوقيعه اتفاقيات للتعاون الاقتصادي والتجاري والمشاريع المائية مع تركيا.

مما أدخل الاردن إلى (دائرة الشك) وأثار مخاوف دول عربية من قضية انجذاب الأردن إلى طرفي التحالف بهذا الشكل المكثف وفي هذا التوقيت بالذات...!

ورغم نفي الجانب الأردني مسألة انضمامه للتحالف وتأكيد رفضه لسياسة الأحلاف والمحاور، فإن ذلك لم يخفف من مخاوف وقلق سوريا التي جددت شجبها للتحالف التركي الإسرائيلي ووصفه بأنه أخطر من الأحلاف السابقة التي شهدتها المنطقة(63).

المطلب الثاني ـ هل هناك احتمالية قيام أحلاف مضادة:

تشير الدراسات الأكاديمية إلى أن الأحلاف هي إحدى الطرق المستخدمة في نظام توازن القوى، فإذا ما هددت إحدى الدول التوازن فإن الدول الأخرى تشكل ائتلافات ضدها، والأحلاف تنقسم إلى نوعين هجومي ودفاعي وكلاهما له علاقة بتوازن القوى، الأول يبحث لقلب التوازن لمصلحة أعضائه، والثاني يهدف إلى إرجاع التوازن أو قلبه لمصلحة الدول التي صنعته(64).

وتؤكد المعطيات السابقة كافة بأن التحالف التركي – الإسرائيلي الأمريكي بمثابة حلف هجومي، لأنه يهدد بتغيير الخريطة الاستراتيجية والجيوبولتيكية والجيوستراتيجية للشرق الأوسط، وقد يكون من تداعياته تقويض السلم والأمن الإقليميين، ومن ثم الدوليين، وإعادة منطقة الشرق الأوسط إلى التوتر، واحتمالات الصراع المسلح ونشوب حروب.

ومن هنا فإن التحليل الأكاديمي يؤكد أن الأحلاف والمحاور تحفز على نشوء تحالفات مضادة – دفاعية – ورغم أن المنطقة العربية التي تعتبر (المستهدف الأساسي) لم تشهد حتى الآن نشوء مثل هذا التحالف المضاد، لكن يمكن بالفعل تلمس بعض المتغيرات والتحولات، ومن ضمنها عودة العلاقات العراقية – السورية والتقارب المصري – الإيراني، والسوري – المصري من جهة ثانية، وكذلك المصري العراقي، وإذا استمرت هذه الميول والانفراجات في العلاقات العربية العربية ومع إيران أيضاً، فإن المنطقة العربية قد تشهد تفاعلات سلمية أكثر مما تشهد تفاعلات عسكرية وصراعية(65).

بعض المخاطر التي تشغل الجانب السوري من التحالف التركي - الإسرائيلي:

تتلخص المخاوف السورية من التحالف التركي الإسرائيلي في ثلاث نقاط:

أولاً: هناك نية لإدخال دول عربية فيه، عندها ينتقل الخطر من الخارج إلى داخل الجسد العربي، فإذا كان التعامل مع إسرائيل وعدوانيتها للعرب يتخذ اتجاه التعامل مع عدو،

فإن التعامل مع الأردن سيكون مختلفاً، لاسيما وأن سوريا تحرص على صيانة التضامن العربي.

ثانياً: أن التحالف العسكري التركي الإسرائيلي ينقل الجبهة السورية – الإسرائيلية الضيقة في الجنوب إلى جبهة واسعة في الشمال، وينقل إسرائيل من جنوب سورية إلى شمالها.

ثالثاً: أن الغرض الاقتصادي من الحلف كما اعترفت المصادر التركية والإسرائيلية هو فتح الباب واسعاً أمام التغلغل الإسرائيلي في آسيا الوسطى الإسلامية والتي تعتبرها سوريا عمقها الاستراتيجي والجبهة الخلفية التي يجب أن تحمي ظهر العرب(66).

المبحث الرابع ـ الأمن القومي العربي: (التحدي والمواجهة المطلوبة)

أولاً: يُفهم الأمن القومي العربي بدلالة (قدرة العرب على استثمار إمكاناتهم وصولاً إلى ضمان قيمهم ومصالحهم المشتركة من مختلف أشكال التهديد وتحريراً لحركتهم السياسية الداخلية والخارجية).

وكذلك يعنى بأنه (مجموعة الإجراءات التي يمكن أن تتخذ للمحافظة على أهداف وكيان وأمان المنطقة العربية في الحاضر والمستقبل مع مراعاة الإمكانات المتاحة وتطويرها، أي استغلال المصادر الذاتية للعرب، وجعلها الأساس في بناء القدرة، وإدراك المتغيرات التي تحدث من حولنا وفي داخلنا) ومن هنا يصح الرأي الذي يؤكد أنه (يخطي من يتصور أنه يمكن لأي دولة عربية تحقيق أمنها بمعزل عن أمن الدول العربية الأخرى، فما يصيب بعض أجزائه ينسحب بالضرورة على الأجزاء الأخرى).

لذلك فإن مشكلة الأمن القومي العربي تعد من أخطر المشاكل التي تهدد الوطن العربي حالياً، بحيث لم يعد من الممكن الاستمرار في تجاهل صياغتها في منطق متماسك ومتكامل، نعم واقعنا العربي يشير إلى وجود أزمة أمنية عامة، والمفروض بل الواجب أن تكون دافعاً لتجاوزها وبات من الضروري الاجتهاد في وضع منهاجية أمنية جديدة تتوافق مع المتغيرات والتحديات التي تواجه الأمة العربية، لأن تقنين الأمن القومي العربي أصبح مسألة حياة أو موت، بل أحد العناصر الأساسية التي يتوقف عليها مستقبل تطور المنطقة العربية(67).

ثانياً: التحدي القائم يتطلب أولاً التطلع إلى مشروع بناء إستراتيجية عربية أمنية عاجلة منعاً لتفاقم التفتيت السياسي الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها من خلال مشروعها النظام الشرق أوسطي، الذي يمثل أحد الأنظمة الفرعية النقيضة للنظام العربي، وسوف يؤدي صياغته وإخراجه إلى حيز التنفيذ إلى طمس الهوية العربية وزوال النظام العربي من خلال ذوبان وحداته في ترتيبات شرق أوسطية اقتصادية

وسياسية وأمنية... ومن ثم بقاء الأمن القومي العربي أسير المخططات الأمريكية - الإسرائيلية[68].

ثالثاً: إن استمرار العلاقات التركية – الإسرائيلية في مسارها الحالي يهدد بتغير الخريطة الاستراتيجية للمنطقة العربية وقد يكون من تداعياتها تقويض السلم والأمن الإقليميين وإعادة المنطقة إلى التوتر والحروب.

رابعاً: إن مؤشرات الانغماس في دائرة التحالف التركي – الإسرائيلي وما تبعه من تحرك السياسة الأمريكية على صعيد إقامة تحالفات جديدة مع إسرائيل وجذب بعض البلدان العربية (الاردن وبعض دول الخليج) مما قد يعنى أن هذا التحالف سوف يشكل مقدمة لإعادة المنطقة العربية إلى الدخول لدائرة الأحلاف العسكرية مع الإشارة والتأكيد إلى أن التجربة الجديدة، إذا ما قدر لها أن تكتمل ستكون أشد وأخطر على النظام الإقليمي العربي وأمنه القومي.

خامساً: نظراً لحال الأمة العربية في الوقت الحاضر وعدم قدرة العرب على تخطي الحاجز النفسي الذي ما زال يشكل عائقاً وتحدياً أمام أي خطوة باتجاه بلورة موقف عربي موحد يجابه التحديات، وسيكون ذلك بالتأكيد أفضل بكثير من الجهود الفردية القُطرية المبعثرة، وحتى يتم توفير هذه الشرط الضروري، فإن سيناريوهات التحالفات المضادة المحتملة إذا كانت على مستوى صيغ عربية بالأساس مع عدم الاعتماد على أطراف غير عربية يمكن أن تساهم في تقارب عربي تدريجي باتجاه تحالف عربي شامل لمواجهة التحالف (الأمريكي – الإسرائيلي - التركي) ومحاولاته جذب الدول العربية تباعاً إلى دائرة الأحلاف العسكرية الإقليمية.

سادساً: لابد من القول أن تركيا اجتازت المداخل الحساسة والخاطئة لإثبات دورها الإقليمي وهي (المياه – الأمن – التحالف مع إسرائيل) وهي مداخل تعود عليها وعلى المنطقة بنتائج سلبية... وبغض النظر عن الروابط التاريخية والثقافية وروابط الجوار التي تربط تركيا بالعرب فإن مداخل المصالح الاقتصادية العربية المشتركة والتعاون الإقليمي في مختلف المجالات وحل القضايا الخلافية بواسطة الحوار والدبلوماسية هي في عالم المصالح القائمة والمتجددة، وأن المدخل الصحيح لتعزيز العلاقات التركية العربية، ولترشيد السياسات التركية في هذه المنطقة الاستراتيجية والحساسة بعيداً عن إسرائيل وسياساتها العدوانية ومكائدها المكشوفة، وأن تتدارك تركيا ما تقوم به من تقارب مع إسرائيل، والمهم هنا استمرار الحوار العربي – التركي لتفويت الاستهدافات والنوايا الإسرائيلية[69].

الخاتمـــــة:

بالعودة التاريخية للعلاقات التركية الإسرائيلية نجد أن تركيا هي أول دولة مسلمة تعترف بإسرائيل عام 1989م ، على الرغم من أنها صوتت ضد قرار التقسيم الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة ، وتعمقت العلاقة بينهما أكثر عندما انظمت تركيا لحلف شمال الأطلسي عالم 1952م خصوصاً في المجالين العسكري والأمني تم تأتي العلاقات الاقتصادية ، وبعد فترات من المد والجزر في العلاقات الثنائية كان الانقلاب العسكري في تركيا سنة 1980م والذي أتى بالعسكريين للحكم فكانت نقطة تحول في هذه العلاقات ، والتي تسارعت وتيرتها وتعمقت وتجددت في مختلف المجالات خاصة العسكري والأمني وشراء الأسلحة ووصلت ذروة هذه العلاقات بزيارة رئيسة الوزراء التركية (تانسو تشيلر) إلى إسرائيل سنة 1994م ثم زيارة الرئيس (سليمان ديميريل) لإسرائيل سنة 1996م ، والتي زادت من التوسع في تقوية وتمتين العلاقات بينهم في المجالات الاقتصادية والأمنية والعسكرية ، وهناك دائماً نقاط تقارب وتفاهم بين الطرفين ، وهذا ما يؤكده دائماً الرئيس التركي (رجب طيب أردوغان) : (بأن العلاقات بين البلدين تشكل أهمية لاستقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط) ، والسياسة الخارجية التركية دائماً تتوخى الحفاظ على علاقتها مع إسرائيل باعتبار أن إسرائيل جزءاً من منظومة علاقات تركيا بدول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وحلف شمال الأطلسي ومفتاحاً لنيل ثقة هذه الأطراف من خلال العلاقة الجيدة أو على الأقل غير المتأزمة مع إسرائيل ، ولعل محافظة تركيا على علاقتها مع إسرائيل له تأثيراته على صانع القرار السياسي في تركيا خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية والعلاقات الاقتصادية مع دول المنطقة والبحث عن مصالحها الاقتصادية، وفي الوقت نفسه دائماً ما يشير المحلّلين الإسرائيليين بأن العلاقات الإسرائيلية التركية رغم ما مرت به من قطيعة إلا أنه من السهل جداً إعادة العلاقات إلى مسارها الطبيعي فليس هناك عداء حقيقي ومباشر بينهم.

لقد توطدت علاقات التعاون بين تركيا وإسرائيل خلال الثلاث عقود الماضية إلى أن بلغت مستوى التحالف السياسي والاستراتيجي والعسكري مما أثارت هذه العلاقات شكوكاً لدى معظم الدول العربية والإسلامية أيضاً، وسيبقى التحالف العسكري الأمني التركي الإسرائيلي مصدر قلق لعدة أطراف ودول عربية وإسلامية وتهديد وخطر على الأمن القومي العربي وهنا لا ننسى الدور الكبير الذي تلعبه الولايات المتحدة الأمريكية الراعية لهذا التحالف ومحاولتها توسيع نطاق هذا التحالف الإقليمي ليشمل دول عربية وغير عربية في منطقة الشرق الأوسط ودول القرن الأفريقي، وركزت إسرائيل في

البداية على إقامة علاقة قوية مع تركيا بهدف الخروج من العزلة التي فرضها العرب عليها من خلال جامعة الدول العربية بقرارها مقاطعة إسرائيل وأيضاً كسر حصار العرب فيما يتعلق بالحدود والمياه والأقليات وتعزيز التعاون العسكري مع تركيا والذي من شأنه التحكم بالثروات العربية والسيطرة على منطقة الشرق الأوسط لما تلعبه تركيا من موقع جيوسياسي مهم بالنسبة لإسرائيل، -أيضاً - محاولة إسرائيل جعل تركيا قاعدة عسكرية تخدم إسرائيل في سياستها من خلال إقامة تحالف عسكري معادٍ للعرب. ومن المؤكد أخيراً أنه لا يمكن بحث العلاقات التركية – الإسرائيلية بمعزل عن العلاقات التركية العربية ، وذلك يعود إلى أهمية الدور الذي يمكن أن تضطلع به تركيا في الصراع العربي الإسرائيلي وفي رسم السياسات المؤثـــرة على مستقبل منطقة الشرق الأوسط. وهنا يجب البحث عن نقاط التقارب والتفاهم في العلاقات التركية العربية من خلال الحوار والجلوس مع القيادات السياسية التركية لكسب الجانب التركي لصالح القضايا العربية والإسلامية والتي في مقدمتها القضية الفلسطينية وتفويت الفرصة كما ذكرنا سابقاً على الأهداف والنوايا الإسرائيلية المستقبلية للمنطقة العربية والشرق الأوسط بشكل عام.

نتائج البحث:

لقد توصلت إلى مجموعة من النتائج في ختام هذا البحث والتي أوجزها في التالي:

1- إن العلاقات التركية – الإسرائيلية لم تكن يوماً ما مجرد علاقات طبيعية بين بلدين؛ بل تجاوزتها إلى أكثر من ذلك لتصنّف ضمن العلاقات التي يدعمها تحالف استراتيجي وعسكري واقتصادي له أبعاد أكثر مما رُسمت له.

2- إن التقارب التركي الإسرائيلي وتقوية العلاقات بينهما ينذر بمخاطر وتهديد للأمن القومي العربي والأمن الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط.

3- تلعب الولايات المتحدة الأمريكية دوراً كبيراً وخطيراً في تقويض بعض الأنظمة العربية وكبح جماح أي نظام عربي يخرج عن المخطط الأمريكي المرسوم للمنطقة العربية بل سعت وتسعى إلى كسر حاجز المقاطعة لإسرائيل من قبل بعض الدول العربية ومحاولة فرض التطبيع بل الاعتراف بإسرائيل ليس على دول الجوار لها بل كل الأنظمة العربية وغير العربية المجاورة للدول العربية وهذا ما حدث مع تركيا.

4- لعل أصعب مرحلة تهديد يمر بها الأمن القومي العربي والأمن الإقليمي للدول العربية هو ما تمر به المنطقة الآن من ضعف وهوان وهذا ما جعل إسرائيل تتمادى في توسيع تحالفاتها مع الدول خارج المنظومة العربية وتحاول بهذه التحالفات فرض سيطرتها

وهيمنتها ليس على المنطقة العربية فقط بل على منطقة الشرق الأوسط بأكملها ومنطقة القرن الإفريقي.

وإن اختيارا إسرائيل لتركيا كحليف استراتيجي وكونها دولة إسلامية لم يأتي من فراغ فستجعل من تركيا ورقة ضغط لها على الدول العربية والإسلامية أيضاً من أجل تمرير مصالحها والحفاظ على أمنها.

الهوامـــش

(1) هدى شاكر معروف، اتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية (دراسة مستقبلية)، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 1999م، ص175.
(2) كوثر عباس الربيعي، الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي – الاسرائيلي في التسعينات، أطروحة دكتوراه غير منشورة، مقدمة لمعهد الدراسات القومية والاشتراكية، الجامعة المستنصرية، 1999م، ص193.
(3) نفس المصدر السابق، ص169.
(4) نبيل محمد سليم، تطور العلاقات التركية – الأمريكية في ظل التغيرات الدولية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم السياسية، بغداد، 1997م، ص242.
(5) كوثر عباس الربيعي، الأمن القومي الأمريكي والصراع العربي – الإسرائيلي، مرجع سبق ذكره، ص197.
(6) نفس المرجع السابق، ص199.
(7) نفس المرجع السابق، ص199-200.
(8) هدى شاكر معروف، اتجاهات السياسة الخارجية الإسرائيلية، مرجع سبق ذكره، ص180.
(9) نرمين السعدي، مؤتمرات التعاون الشرق أوسطية: الايجابيات والسلبيات، مجلة السياسة الدولية، العدد (127)، 1997م، ص247.
(10) نفس المرجع السابق، ص298.
(11) نفس المرجع السابق، ص298-299.
(12) مازن اسماعيل الرمضاني، النظام الشرق أوسطي: الرؤى الإسرائيلية والأمريكية، مجلة آفاق عربية، بغداد، العدد (1)، 1994م، ص24.
(13) نفس المرجع السابق، ص25.
(14) نفس المرجع السابق، ص28.
(15) عماد جاد، آثار التحالف الأمريكي الإسرائيلي على عملية التسوية، مجلة السياسة الدولية، العدد (125)، 1996م، ص75.
(16) نفس المرجع السابق، ص77.
(17) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998م، ص235.
(18) عبدالعظيم اسماعيل عبدالعال، العلاقات السودانية الأرتيرية، مجلة أوراق أفريقية، العدد (10) اغسطس 1999م، مركز الدراسات الدولية، بغداد، ص17.
(19) نفس المرجع السابق، ص18.
(20) النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، مجلة الفكر الاستراتيجي العربي، بيروت، معهد الانماء العربي، العدد (41)، 1997م، ص68.
(21) نفس المرجع السابق، ص90.
(22) مازن اسماعيل الرمضاني، النظام الشرق أوسطي: الرؤى الإسرائيلية والأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص31.
(23) فاخر آرما أوغلى: (تركيا والصراع العربي الاسرائيلي) – العلاقات العربية التركية من منظور تركي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1993م، ص256.
(24) نفس المرجع السابق، ص257.

(25) حبيب عارف نايف، تركيا والنظام الشرق أوسطي، نشرة مركز الدراسات الدولية، القاهرة، العدد (15)، 1997م، ص28.
(26) نفس المرجع السابق، ص30.
(27) نوار محمد ربيع، أبعاد التعاون التركي الإسرائيلي وأثره على الأمن القومي العربي، مجلة دراسات الشرق الأوسط: بيروت العدد (2) ديسمبر 1996م، ص146.
(28) نفس المرجع السابق، ص147-148.
(29) نفس المرجع السابق، ص150.
(30) نفس المرجع السابق، ص152.
(31) حرب لبنان والعلاقات التركية الإسرائيلية، النشرة الاستراتيجية، العدد (5) مركز الشرق الأوسط للأبحاث والمعلومات، لندن، 1963م، ص12.
(32) عبدالله صالح، الاتفاق التركي الإسرائيلي وعملية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد (125)، يوليو 1996م، ص79.
(33) نفس المرجع السابق، ص81.
(34) نفس المرجع السابق، ص82-83.
(35) حلمي عبدالكريم الزغبي، الجديد في منظومة التعاون الاستراتيجي والعسكري بين تركيا واسرائيل، الدار العربية للدراسات والنشر والترجمة، القاهرة، العدد (26) أبريل 1996م، ص42-43.
(36) نفس المرجع السابق، ص45.
(37) نفس المرجع السابق، ص47.
(38) نفس المرجع السابق، ص48.
(39) عوني عبدالرحمن السبعاوي، انعكاسات التحالف التركي الصهيوني، ومحاور التأثير في الأمن القومي العربي، مجلة دراسات سياسة، بيت الحكمة، بغداد، العدد (2)، 1999م، ص49.
(40) نفس المرجع السابق، ص50.
(41) دانيال بابيس، (رجال أتاتورك العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا) سلسلة ترجمات استراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد (13) يناير، 1998م، ص37.
(42) حلمي عبدالكريم الزغبي، الجديد منظومة التعاون الاستراتيجي والعسكري بين تركيا واسرائيل، مرجع سبق ذكره، ص51.
(43) مازن اسماعيل الرمضاني، النظام الشرق أوسطي: الرؤى الإسرائيلية والأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص33.
(44) نفس المرجع السابق، ص34.
(45) خالد السرجاني، تركيا – اسرائيل: تعزيز التحالف، صحيفة الاهرام المصرية بتاريخ 1998/3/3م.
(46) محمد خالد الأزعر، العرب ودوائر التحرك الإقليمي للسياسة التركية، مجلة شؤون عربية، تونس، العدد (74)، 1996م، ص129.
(47) ماجد كيالي، تركيا وسياستها الاستفزازية ، تقرير بصحيفة البيان الاماراتية بتاريخ 1998/9/5م.
(48) نفس المرجع السابق.
(49) فكرت نامق العاني، الخلاف المائي التركي – السوري العراقي، مجلة دراسات إستراتيجية، العدد (17) جامعة بغداد، 1998م.
(50) نفس المرجع السابق.

(51) إبراهيم خليل العلاف، تنامي التسلح التركي وأثره في الأمن القومي العربي، بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي السنوي الرابع لمركز الدراسات التركية، مارس، 2000م، ص41.
(52) نفس المرجع السابق، ص43.
(53) عبدالله صالح، الاتفاق التركي الإسرائيلي، وعملية السلام، مجلة السياسة الدولية، العدد (125)، يوليو 1996م، ص80-81.
(54) جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، مرجع سبق ذكره، ص234.
(55) تانسو تشيللر، "السياسة الخارجية التركية في نهجها الدؤوب"، ترجمة سميرة إبراهيم، نشرة الدراسات الدولية، بغداد، العدد (15)، 1997م، ص40.
(56) دانيال بابيس، رجال أتاتورك العسكريون وإدارة السياسات الداخلية والخارجية في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص39.
(57) نفس المرجع السابق، ص40.
(58) نهاية أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد (131)، 1998م، ص6.
(59) نفس المرجع السابق، ص8.
(60) صحيفة السفير اللبنانية، الصادرة بتاريخ 1998/9/3م.
(61) نفس المرجع السابق.
(62) صحيفة السفير اللبنانية، الصادرة بتاريخ 1998/9/4م.
(63) صحيفة البيان الإماراتية، الصادرة بتاريخ 1998/9/7م.
(64) كاظم هاشم نعم، كتاب العلاقات الدولية، بغداد، 1992م، ص112.
(65) نفس المرجع السابق، ص113.
(66) نفس المرجع السابق، ص115.
(67) مازن اسماعيل الرمضاني، الأمن القومي العربي والصراع الدولي، مجلة العلوم السياسية، العدد (2) يوليو 1990م، بغداد، ص67.
(68) نفس المرجع السابق، ص68.
(69) نفس المرجع السابق، ص69-70.